يغرد خارج السرب !!

عشرة آلاف نسمة

ئة التدريس

وارجع المجلس ضعف الكفاءة الداخلية للتعليم الجامعي إلى أعضاء هئية التدريس من حيث عددهم وأعبائهم التدريسية وكفاءتهم العلمية والمهنية وأساليبهم في التدريس وتقويم الطلاب وأسباب تعود إلى المناهج الدراسية ومصادر التعلم والبنية التحتية وسياسات القبول، بالإضافة إلى عدم توفر الإدارة الفعلية لتطوير التعليم الجامعي خلال العقود الماضية وضعف كفاءة القيادات الإدارية للمؤسسات العليا لقطاع التعليم العالي وعدم الشفافية في ممارسة مهامها.

التشغيل

إن خريجي الجامعات هم أحد المصادر الأساسية للقدرات البشرية والكمية والكيفية التي تبنيها الدول لتلبية متطلبات التنمية والنمو ومن ذلك تلبية الطلب على خدمات العمل وتوضح البيانات أن عدد خريجي الجامعات (حكومي - خاص) ارتفع من حوالي (26803) في 2005 - 2006م إلى حوالي (3533) خريجاً وبزيادة بلغت نحو (8528) خريجاً وكانت هذه الأعداد من الخريجين الجامعيين سنوياً في اليمن عدداً

رئيس مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي لـ الثورة" :

أغلب جامعاتنا نسخة مكررة من بعضها وليست متوافقة مع سوق العمل

■ ضمان جودة التعليم تتطلب جهداً كبيراً وشراكة مجتمعية حقيقية

■ بنية الاقتصاد الوطني مشوهة ولا تستطيع استيعاب الخريجين

بحسب رئيس مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي الدكتور عبداللطيف الحكيمي فإن أغلب جامعاتنا نسخة مكررة من بعضها البعض وليس متوافقة مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل الذي يشهد تطورات متلاحقة ، بينما هناك جمود كبير في حركة التعليم العالي.
وأكد الدكتور الحكيمي في حوار خص به "الثورة" أن بنية الاقتصاد الوطني مشوهة ولا يستطيع استيعاب الخريجين ، بالإضافة الى ضعف القطاع الخاص وعدم القدرة على بناء شراكة حقيقية للارتقاء بجودة ومخرجات التعليم الجامعي.
مشيرا إلى عشوائية انتشار الجامعات الأهلية ومحدودية ما تقدمه اليمن في التعليم العالي والذي لا يتجاوز 19 % ورغم ذلك ليس هناك رضى عن هذه النسبة الضئيلة.

حاوره / محمد راجح

*** ما الهدف من إنشاء مجلس اعتماد أكاديمي وكيف يمكن ضمان جودة التعليم العالي ؟**

- المجلس حديث ويعمل على تقديم خدمات لمؤسسات التعليم العالي لكي ترتقي بجودتها ، وللمجلس هدفان رئيسان، ضمان جودة التعليم العالي من خلال تأهيل مؤسسات التعليم العالي ، وتقييم مؤسسات التعليم العالي ، والمجلس يعمل على ضمان جودة التعليم العالي ، ونعرف طبعاً أن هناك شكاوى عديدة من مستوى التعليم العالي وخصوصا في السنوات الماضية ، ولهذا مهمة مثل هذا المجلس متابعة التطورات الحاصلة في التعليم العالي ونقل أفضل الممارسات العالمية وتشاركها مع الآخرين ونقلها إلى مؤسسات التعليم العالي من خلال معايير وأدلة تساعد مؤسسات التعليم العالي على الارتقاء بالخريجين وأدائها بشكل عام .
نعاني في اليمن من محدودية التعليم العالي والذي لا يتجاوز ال19 % ، بينما يتجاوز في العالم 60 و70 % وفي بعض الدول إلى 100 % ، حتى النسبة البسيطة المقدمة ليس هناك أي رضى عنها ، نحن نأمل إيجاد شراكة مجتمعية واسعة للنهوض بالتعليم العالي وتحسين جودته.

بنية اقتصادية

*** يلاحظ اهتزاز صورة التعليم العالي لاتساع الفجوة بين مخرجاته وسوق العمل ، برأيك أين يكمن الخلل ؟**

- المشكلة نستطيع النظر إليها من زاويتين ، أولا كما هو معروف بنية الاقتصاد الوطني مشوهه ولا نمتلك قطاعاً إنتاجياً خدمياً صناعياً يستوعب الخريجين ، وحتى القطاعات الخدمية مثل التعليم والصحة على الرغم من اتساعها في الميدان لكن قدرات الدولة محدودة في عملية التوظيف ، معروف أن نسبة التعليم عندنا متفاوتة في حدود 70% ، وهذا يعني ان 30% من أتصالنا خارج المدرسة ، ولا يتم استيعاب أكثر من 500 معلم في العام، بينما المتخرجون بالآلاف من كلية التربية ، من جانب ومن جانب آخر هناك ضعف في سوق الإعداد والتأهيل لتجهيز كوادر بشرية قادرة على النفاذ إلى سوق العمل الإقليمي بالدرجة الأولى والمحلي لكن المشكلة عدم قدرة على المنافسة والتي تتطلب جهداً كبيراً في تأهيل وإعداد المخرجات التعليمية ، طبعا هذا لا يعني ان كل الخريجين غير جيدين، لدينا خريجون جيدون ويمتلكون كل المواصفات اللازمة للعمل في السوق الاقليمية، لدينا الكثير من الأطباء يعملون خارج اليمن لكنه مقارنة بالخريجين قليل جدا ، ولهذا فإن المشكلة تتطلب تعاون القطاعين العام والخاص في استيعاب الخريجين ، بالتوازي مع العمل الجاد للارتقاء بجودة التعليم ، ولهذا نحتاج لمجالس أكاديمية تضمن الجودة في مختلف التخصصات النوعية مثل الطب والهندسة وغيرها للارتقاء بالمخرجات التعليمية في البلد.

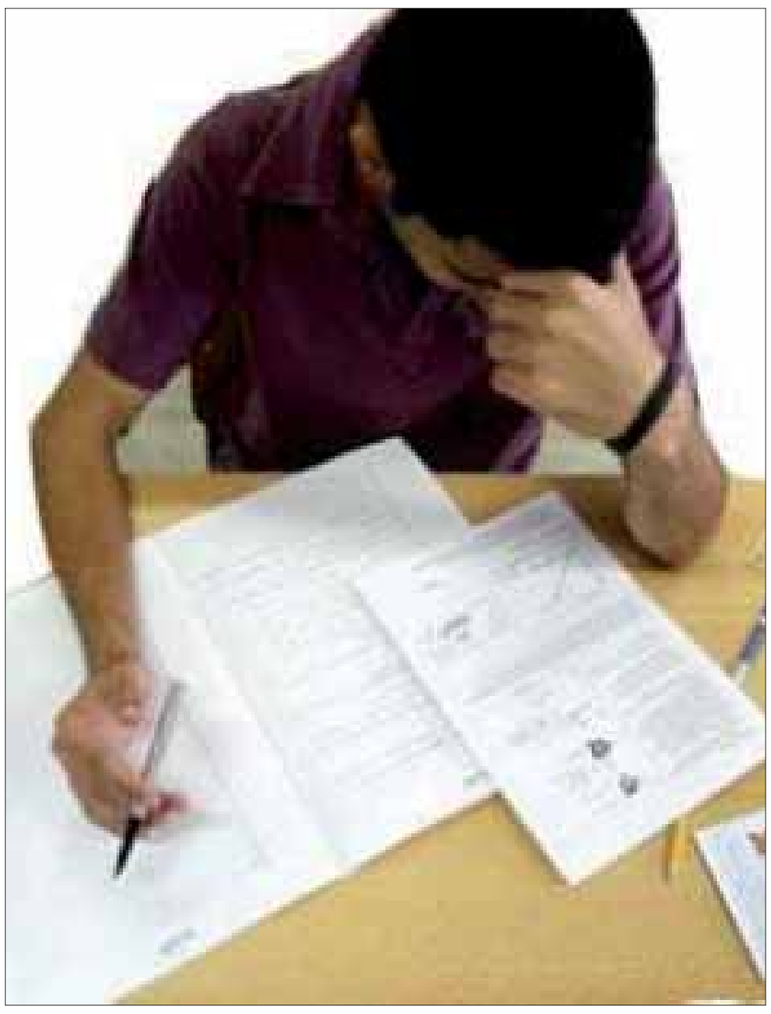

■ ما نقدمه من تعليم عال لا يتجاوز 19 % وليس هناك رضى عنها

نسخة

*** هل ترى ان الوقت قد حان لهيكلة التعليم العالي لتردي وضعيته ولعدم ملاءمة ما يتم تقديمه للوضع والتطورات المتلاحقة في شتى مناحي الحياة ، وأيضا لا يعقل أن تظل تقدم نفس الخدمات والمناهج والتخصصات التي ليس لها علاقة بسوق العمل ؟**

- صحيح هذا الكلام ، لأن أغلب جامعاتنا نسخة مكررة من بعضها البعض ، وهذا شيء مؤسف وحتى الجامعات الجديدة ينبغي ان تنشأ وفقا لاحتياجات السوق ، لأن التعليم الأهلي يجب أن يعمل وفقاً لحاجة يتطلبها السوق ، ولهذا هناك فوضى في عملية انتشار الجامعات الأهلية التي لا تركز على احتياجات سوق العمل ، حتى أيضا لو عملت بلادنا على إعداد خريجي كليات مثل الآداب والشريعة وغيرها ينبغي إعدادهم بمهارات العصر من لغة ومهارات تقنيات المعلومات ، أيضا جامعاتنا تعاني من بيروقراطية شديدة وعدم مرونة ، لأن طبيعة السوق اليمنية محدودة وبسيطة ، أيضا هناك تعويل كبير على مثل هذا المجلس لإحداث نقلة نوعية في التعليم الجامعي ، لكن يجب أن نعرف أن المسؤولية مشتركة بين جميع الأطراف المعنية بالتعليم العالي والوزارات المختلفة وأيضا في القطاع الخاص ، ونجاح مهمة كبيرة كالتعليم العالي يتطلب تكاتف كل مكونات المجتمع.

ثقة

*** لماذا لا تكون هناك شراكة واسعة بين القطاعين العام والخاص لاستيعاب الخريجين وتطوير إمكانياتهم وفقا لاحتياجات السوق ؟**

- هذا مهم جدا ، وطبعا هذا الأمر يتطلب بناء الثقة ، لأن الثقة مهزوزة بين القطاع العام والقطاع الخاص ، ولهذا نحتاج لبناء هذه الثقة ، وأيضا لنماذج ناجحة لنبني عليها في المستقبل ، والقطاع الخاص في كل أنحاء العالم شريك رئيسي في التنمية ، لكن هذا لا يعفيه من مشاكله الشخصية ، لأن القطاع الخاص لدينا ليس بالمستوى المطلوب ويعاني صعوبات وتحديات عديدة تحد من دوره التنموي.

الأمين العام لاتحاد الجامعات الأهلية لـ (الثورة) :

وزارة التعليم العالي هي المسؤولة عن الاختلالات الحاصلة

أوضح الدكتور محمد الخامس المخلافي أن هناك قصوراً في التعليم الاهلي وبالذات في بعض الجامعات على الرغم من جودة التدريس في تلك الجامعات , وأضاف أن هناك العديد من الجامعات الاهلية فتحت دون أي تراخيص وإنما بمجرد أوامر خطية وتدرس الكثير من التخصصات الهامة دون أي معايير تعليمية تذكر .
وأكد على اهمية أن تقوم وزارة التعليم العالي بمهامها وليس اصدار تراخيص لجامعات جديدة فقط وأن تكون لديها رقابة دائمة ومتابعة مستمرة على هذه الجامعات لأنها المسؤولة الأولى عن أي قصور أو اختلالات في التعليم الجامعي سواءً كان أهلياً أو حكومياً, مشيراً إلى أن هناك بعض الجامعات الاهلية تفتح تخصصات بدون أي معايير علمية وتعليمية لهذه التخصصات أو الاقسام ويعلل ذلك بغياب دور الجهات المعنية التنفيذية .

■ مجرد استثمارات على حساب الشباب

لقاء / أمين قاسم الجرموزي

*** يعتبر التعليم الجامعي الأهلي تكراراً أو صورة مصغرة للتعليم الحكومي , هل تتفقون مع هذا الطرح ؟**

- التعليم الأهلي هو تعليم جامعي واستثماري بموجب قانون الجامعات الاهلية , فالجامعات الاهلية يختلف فيها التخصصات عن الجامعات الحكومية ولذلك تجد فيها بعض التخصصات النوعية التي لا توجد في الجامعات الحكومية وكذلك الاجهزة التي تحتاجها الكليات التطبيقية كطب الاسنان والهندسة البترولية وهي بطبيعة الحال لا تتواجد بكثرة في الجامعات الحكومية وتوفرها بعض الجامعات الاهلية بأعلى المواصفات.
ولكن الاستثمار في هذا المجال لم يعط حقه حيث تجد أن الجامعات الاهلية تتركز في العاصمة صنعاء وهذا عيب يؤخذ على وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التي لم تستطع توزيعها على 22 محافظة وإنما فتحت المجال لها للتمركز في العاصمة صنعاء وحتى الجامعات الاهلية الموجودة في بعض المحافظات مثل تعز وإب وذمار فتحت لها فروع في صنعاء لتكون رديفة للجامعات الأهلية المتواجدة فيها وفي نفس التخصصات وهذه تعتبر مشكلة بحد ذاتها فأبناء اليمن لهم الحق بأن يدرسوا في أي محافظة داخل البلاد .

بيع وشراء

*** يطرح الكثير من المتابعين والخبراء أن الجامعات الأهلية أو الخاصة عبارة عن شقق لبيع الشهادات الجامعية , هل هذا صحيح ؟**

- هناك قصور في الجامعات الاهلية ولا أحد ينكر ذلك ولكن في المقابل على الرغم من وجود هذا القصور إلا أن الجامعات الاهلية مازالت تتكاثر وتفتح بين الفينة والأخرى جامعات جديدة في أمانة العاصمة , وكان يجب على وزارة التعليم العالي أن تكتفي بالجامعات الموجودة وتقوم بالرقابة والمتابعة حتى تنتج تعليم نوعي , والعيب ليس في الشقق وإنما في الأستاذ والمنهج وأساليب التدريس لأن أغلب الجامعات الاهلية الممتازة تسكن في شقق ومباني وهذا ليس عيباً, ومسألة بيع الشهادات غير حاصلة وإنما يوجد قصور في بعض الجامعات الاهلية حيث أنها تمتاز عن التعليم الحكومي بكثير من الامتيازات من حيث عدد الطلاب وطرق التدريس وغيرها .
على وزارة التعليم العالي أن تقوم بمهامها وليس اصدار تراخيص لجامعات جديدة فقط وأن تكون لديها رقابة دائمة ومتابعة مستمرة على هذه الجامعات لأنها المسؤولة الاولى عن أي قصور أو اختلالات في التعليم الجامعي سواءً كان أهلياً أو حكومياً والحاصل أن هناك بعض الجامعات الاهلية تفتح تخصصات بدون أن يكون هناك أي معيار للتأهيل لهذه التخصصات أو الاقسام والسبب أن دور الجهات المعنية التنفيذية غائب .

أفضل

*** لماذا مخرجات التعليم العالي الاهلي باعتباره تعليماً استثمارياً لا يواكب تطلعات سوق العمل المحلية والخارجية ؟**

- لا بالعكس التعليم الاهلي أفضل من الحكومي لأن الاستثمار بحد ذاته يبحث عن الفرص وعن ما يحتاج سوق العمل وعلى ضوء احتياج السوق يتم فتح التخصصات لأن التعليم العالي يعتبر استثماراً وصحيحاً أنه هدف غير واضح ولكنه هدف استثماري بدرجة اساسية يبحث عن تقديم تعليم نوعي مميز وسوق العمل لا يقتصر على اليمن فقط وإنما أيضا دول الخليج وتعتبر الجامعات الحكومية جامعات تقليدية فمن يوم أسست إلى اليوم لم يتم فتح أي تخصصات أو اقسام جديدة وحتى على مستوى المناهج الدراسية وأساليب التدريس , وأيضا مازال هناك الكثير من الدكاترة يدرس المنهج القديم بينما في الجامعات الاهلية مناهجها متجددة وليس الكل وإنما الأغلبية .
ويفترض أن أي جامعة اهلية مقصرة يجب أن تغلق وهناك جامعات مفتوحة ولا توجد لديها وثائق أو أوراق اعتمادات وتعمل وفق أمر من وزارة التعليم وليس ترخيصاً وكان يجب أن تكون هناك شفافية في متابعة هذه الجامعات وتشكل لجان مستقلة تقوم بهذا العمل حتى يتم منع الاختلالات الحاصلة في التعليم وتجنب الوقوع في الأسوأ .

استثمار

*** لوحظ في السنوات الأخيرة افتتاح العديد من الجامعات والكليات الاهلية بكثرة , وبالمقابل لاتوجد أي نتائج ملموسة على أرض الواقع . كيف تفسر ذلك ؟**

- كل يوم نفاجأ بظهور جامعات جديدة والسؤال موجه إلى وزارة التعليم العالي كيف يرخص لهذه الجامعات ؟ في ظل وجود الكثير من الجامعات الخاصة على أرض الواقع وهذا لا يليق بالتعليم العالي كونه تعليماً يمثل الشريحة الاهم في البلاد وهم الشباب , فكيف اذا أردنا النهوض بشباب واع ومثقف وبالمقابل لا يوجد أي أدنا معايير للتعليم في بلادنا بل مجرد استثمارات على حساب الطلاب أو الشباب وهذا بدوره انعكس على الواقع وعكس نتائج شبه سلبية عن التعليم داخل البلد.

قصور

*** لماذا تلجأ العديد من الجامعات الاهلية إلى أساليب التضليل والترويج لسمعتها كأن تعلن أنها معتمدة من جامعات اوروبية والشهادة مقبولة عالمياً ؟**

- هذا السؤال كان يجب أن يوجه إلى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وكان من المفروض أنه لابد من أي اتفاقيات بين هذه الجامعات مع أي جهة خارجية يجب أن تعتمدها وزارة التعليم العالي لأنها الجهة المخولة بهذا الشيء وهو واجب عليها, وعلى سبيل المثال كل الجامعات الاهلية فتحت الدراسات العليا دون أي معايير لذلك وإذا كان يوجد قصور حالياً في البكالوريوس فكيف يتم فتح دراسات عليا في ظل هذا الوضع التعليمي وأين الجهات المعنية لجان المتابعة ومراقبة الجودة وأيضاً من جانب القصور هو فتح بعض الجامعات على أساس منح الشهادات مقابل الاختبار نهاية العام مقابل منهج صغير جدا يصل إلى 10 اوراق وهذا استهتار في حق التعليم والنيل منه .

دفاع

*** ما دوركم كجهة معنية بالتعليم العالي الاهلي في تطوير هذا القطاع التعليمي ونهوضه إلى الأفضل ؟**

- نحن دورنا جهة دفاعية عن الجامعات الاهلية ومساعدتها في الدفاع عن حقوقها وليس لدينا أي سلطة في متابعة وتقييم التعليم كونها من مهام وزارة التعليم العالي , ونحن كجهة معنية طالبنا بعدم فتح جامعات أهلية جديدة في العاصمة صنعاء على أن يتم فتح أي جامعة جديدة في بقية المحافظات وفق معايير علمية وأن يكون اتحاد الجامعات الاهلية شريكاً مع اللجان التي تنزل لتقييم هذه الجامعات ولكن كانت الموافقة تتم بالكلام فقط ولكن بالفعل لاشيء يذكر .